



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي
في إطار مراجعته الأولى للاقتصاد الوطني

تقرير حول بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الاردن خلال الفترة من ٢٥ تشرين الأول الى ٨ تشرين الثاني الجاري في إطار المراجعة الأولى لبرنامج الاردن الاقتصادي

مقدمة:

خفض صندوق النقد الدولي في ختام مراجعته الأولى للمملكة، توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الحالي الى (٢.٤%) بدلا من تقديراته السابقة عند (٢.٨%) عازيا ذلك الى الصدمات الخارجية.

وطالب الصندوق بضرورة مراعاة التدرج في اجراء أي تخفيض في النسبة العامة لضريبة العامة على المبيعات البالغة حاليا (١٦%) في السنوات المقبلة وعدم الاقدام على التخفيض إلا اذا ظهرت دلائل واضحة على اتساق حصيلة الإيرادات مع المستوى المتوقع.

وثنى صندوق النقد الدولي مهارة البنك المركزي الاردني في ادارة السياسة النقدية في السنوات الاخيرة ، حيث يشكل سعر الصرف المربوط بالدولار الامريكي ركيزة مهمة للاقتصاد الدولي.

واشار الصندوق ان الظروف السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني من ناحية الانتاجية ، ونصيب الفرد من نمو الدخل ، حيث كان متأخرا عن اداء الاسواق الصاعدة.

واعتبر صندوق النقد الدولي أن نظام الاعفاءات الضريبية الحالي لا يشجع الاستثمار في المملكة على النحو المرغوب فيه ويساهم في قدر كبير بفقدان الإيرادات وفي ابقاء الدين العام عند مستوياته المرتفعة.

واشار الصندوق الى اهمية تنفيذ الاتفاق الذي تم مؤخرا مع الاتحاد الاوروبي بشأن تخفيف قواعد المنشأ بالنسبة للصادرات الوطنية ، مشيرا الى ان الموازنة العامة بحاجة لمنح اضافية بغية التغلب على ضغوط الانفاق المتعلقة باللاجئين ودعم عملية الضبط المالي التي تقوم بها الحكومة.

كما ويشير التقرير الى ان التحسن المتوقع للاقتصاد الاردني خلال العام ٢٠١٧ والاعوام المقبلة يعتمد على :

- عدم تدهور البيئة الاقليمية.
- وعلى تنفيذ الاتفاق الذي تم مؤخرا مع الاتحاد الاوروبي بشأن تخفيف قواعد المنشأ بالنسبة للصادرات الاردنية ، ومع ذلك لا تزال الصراعات الاقليمية والافاق المتوقعة لدول مجلس التعاون الخليجي تشكل مصادر مهمة لما يواجه النمو من مخاطر التطورات السلبية.

واشار البيان لبعثة صندوق النقد الدولي ان الاردن حقق نجاحا كبيرا في معالجة الصدمات الخارجية خلال السنوات الماضية ، فقد احتفظ بالاقتصاد بصلابته ولا يزال يتمتع بسياسات اقتصادية قوية ، ويظهر ذلك من خلال:

- ارتباط سعر الصرف بالدولار الامريكي الذي يعتبر ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني.
- المحافظة على مستويات مريحة من الاحتياطيات الاجنبية.
- النظام المالي سليم ويتمتع بمستوى جيد من رأس المال.



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

- تحقق تقدم كبير في الحد من عجز المالية العامة والوصول بأسعار الفائدة الى مستويات منخفضة مما ساعد على تحفيز الائتمان ودعم النمو.

الا انه وبالرغم من هذه النجاحات ، لا تزال هنالك عده تحديات تشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني ، منها على سبيل المثال:

- نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما زال دون اقل من المستوى الممكن.
- ارتفاع البطالة وخاصة بين الشباب والنساء.
- الظروف الاقليمية بما في ذلك طول أمد الصراعات وازمه اللاجئين السوريين التي لا تزال تؤثر على اداء الاسواق ، والمالية العامة والاستثمار والحساب الجاري الخارجي.

وأشار التقرير الى ان اداء الاقتصاد الاردني من حيث الانتاجية ونصيب الفرد من نمو الدخل كان متأخرا حتى قبل الصدمات الخارجية وذلك منذ اندلاع الازمه المالية العالمية.

وهذا يتطلب اعادة النظر في السياسات وتنفيذ إصلاحات لدفع عجلة الاستثمار والانتاجية ووضع الدين العام على مسار هبوطي ثابت نحو مستويات أكثر استدامه ، وتعزيز العدالة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأكد التقرير انه من الضروري إجراء ضبط تدريجي مطرد لأوضاع المالية العامة ، تقوده إصلاحات على صعيد الاعفاءات الضريبية وضريبة الدخل من أجل استقرار وتخفيض الدين العام والمساعدة في وضع المالية العامة على ركيزة هيكلية أقوى ، ومن شأن هذه الركيزة أن تساعد في ايجاد هامش أمان أفضل لمواجهة الصدمات المستقبلية ومعالجة احتياجات الانفاق العاجلة ، وتحسين عدالة العبء الضريبي بين القطاعات وتعزيز توزيع الدخل ، فنظام الاعفاءات الضريبية الحالي لا يشجع الاستثمار والوظائف على النحو المرغوب ، ويغلب عليه تفضيل الشرائح السكانية مرتفعة الدخل على حساب الشرائح الأخرى.

واشار تقرير صندوق النقد الدولي ، انه في ضوء توقع ان يواجه الاقتصاد الاردني مخاطر على المدى المتوسط ، فمن الضروري ان يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم في مواعيد المحددة حتى تتمكن السلطات من تنفيذ السياسات والإصلاحات المزمعة.

حيث في اخر تقديرات محدثه لتأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد الكلي ، يشير خبراء الصندوق الى وجود تأثير سلبي متناقص ولكنه مستمر على النمو وميزان المدفوعات والمالية العامة ، وبينما ارتفع حجم التمويل الميسر والمنح المقدمة خارج الموازنة بمقتضى " وثيقة الاردن" فثمة حاجة الى منح اضافية للموازنة العامة بغية التغلب على ضغوط الانفاق المتعلقة باللاجئين ودعم عملية الضبط المالي التي تقوم بها الحكومة ، حيث تشير تقديرات خبراء الصندوق الى نقص المنح ضمن الموازنة بمقدار (٦١٠) مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٨ ، وفي ظل غياب هذا الدعم الاضافي تبرز مخاطر جادة تهدد استقرار الدين العام وامكانية تخفيضه في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ رغم الضبط المالي الشامل.

السياسات والإصلاحات الرامية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل:

يوضح التقرير انه تم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها ، حيث بدأ برنامج الإصلاح الوطني بداية مشجعه ، فقد تم نشر استراتيجية لإدارة الدين العام ، واعداد دراسة عن الدعم المتبادل للطاقة ، واعتماد آلية لتعديل تعرفه الكهرباء ، غير ان هنالك اصلاحات مهمه اخرى تأخر تنفيذها ، مثل (قانون التفتيش لتخفيض التكاليف المصاحبة بالنسبة لمنشآت الاعمال، ونشر دراسة عن الدعم المتبادل في قطاع الكهرباء) الامر الذي يتطلب ضرورة التعجيل بتنفيذها لتعزيز الشفافية وتهيئة بيئة أفضل لممارسة الاعمال.

ويضيف التقرير ، انه من الضروري تنفيذ إصلاحات المالية العامة لدعم عملية الضبط المالي عن طريق إجراءات داعمة للإيرادات والعدالة ، حيث تضع الحكومة حاليا اللمسات الأخيرة على تفاصيل إصلاح الإطار المعني بالإعفاءات الضريبية للضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية ، وهي خطوة في



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

الاتجاه الصحيح ، ومن المتوقع ان يساعد هذا الاصلاح في توسيع الوعاء الضريبي، وسد جانب كبير من الفجوة المالية التي تقدر بحوالي (3%) من إجمالي الناتج المحلي للفترة 2017-2018.

ويوضح التقرير انه حتى يمضي اصلاح اطار الاعفاءات الضريبية على النحو المخطط ، ينبغي مراعاة التدرج في اجراء أي تخفيض في النسبة العامة للضريبة العامة على المبيعات البالغة حالياً (16%) في السنوات القادمة وعدم الاقدام على التخفيض الا اذا ظهرت دلائل واضحة على اتساق حصيلة الايرادات مع المستوى المتوقع ، وينبغي ان يضمن الاصلاح ايضاً حماية شرائح السكان منخفض الدخل من الاعباء التي تنشأ عند الغاء الاعفاءات في عام 2017.

وقد ثمن التقرير ادارة البنك المركزي السياسة النقدية في السنوات الاخيرة مما ساعد على انعاش نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص والتوسع فيه ، موضحاً ان البنك المركزي سيواصل استخدام سعر الصرف المربوط بالدولار كركيزة للسياسة النقدية ومراعاة التوازن الدقيق بين الحاجة للحفاظ على اوضاع داعمة للاقتصاد نظراً للتضخم المنخفض ومستوى الاحتياطات المريح ودولره الودائع المنخفضة والحاجة للحفاظ على هامش مريح من الاحتياطات الاجنبية.

كما وثمن التقرير ، سياسة الحكومة الاردنية على ما حققته من تقدم واصلاحات لاستعادة التوازن التشغيلي لشركه الكهرباء الوطنية والحفاظ عليه ، اضافة الى التقدم المحقق في في التعامل مع مشكلات قطاع المياه.

واضاف التقرير ، ان الاصلاحات الجارية فيما يتعلق بالنظام المالي تعتبر مشجعه في مواجهه الصدمات ، حيث لا يزال الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من راس المال والربحية وجودة الاصول وخاصة عند مقارنتها بأجهزة مصرفية اخرى في المنطقة حيث يتسم الجهاز المصرفي بدرجة عالية من كفاية راس المال في مواجهه الصدمات.

ويرتكز برنامج الحكومة على اصلاحات لتيسير الحصول على التمويل وتحسين بيئة الاعمال وتشجيع تهيئة ظروف أفضل في سوق العمل ، وهذا يتطلب:

- وضع استراتيجية لزيادة الوصول الى التمويل وزيادة مستوى العمق المالي فهناك مجال كبير أمام الاردن لتحسين الوصول الى الخدمات المالية وزيادة اتساقها مع العمق المالي والتنمية الاقتصادية.
- هناك حاجة للتعبيل بمعالجة الروتين الاداري ، فقد اوضحت المناقشات مع ممثلي قطاع الاعمال ان الحاجة ملحة لتبسيط العملية التنظيمية وتعزيز استقرار القوانين ووضوح الاجراءات وسيادة القانون وتشريع قانون التفقيش.
- هناك حاجة لإجراءات شاملة لتشجيع زيادة فرص العمل للمواطنين حيث ان الضغوط الناشئة عن أعداد اللاجئين الكبيرة في سوق العمل ادت الى زيادة التكلفة النسبية للتوظيف في القطاع الرسمي مما يؤثر في الغالب على الاردنيين والشركات الصغيرة اكثر من أي اطراف اخرى.
- وأشار الصندوق الى وجود حاجة لإقامه مراكز (HUBS) للشركات الصغيرة والمتوسطة يدعمها القطاع العام.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce